

والثاني والثالث والرابع<sup>(١)</sup>؟ قال: الوقف جائز وذلك بمنزلة الأذرع من الدار.

### [مطلب يبطل وقف عشر نخلات بأرضها من بستانه]

قلت: فإن وقف عشر نخلات بأرضها من بستانه؟ قال: هذا باطل لا يجوز لأننا لا ندري العشر نخلات ما هي لأن النخل يتفاوت. قلت: فإن وقف جريباً من بستانه هذا ولم يسم جريان البستان؟ قال: الوقف جائز ويكون جريب منه وقفاً على ما شرط. قلت: فإن كان في بعض البستان نخل وبعضه لا نخل فيه؟ قال: الوقف جائز ويكون جريب منه شائعاً وقفاً من جميعه ويدخل في هذا الجريب الوقف قسطه من النخل. قلت: أرأيت الرجل يجعل نصف بستانه وقفاً وللستان دولاب؟ قال: الوقف جائز ويدخل نصف الدولاب في الوقف. قلت: فإن مات الواقف فأراد الوصي أن يقاسم الورثة هذا البستان؟ قال: يقسم ذلك ويكون الدولاب والشرب مشاعاً بين الوقف والورثة. قلت: أرأيت الرجل إذا وقف نصف أرض له في وجوه سماها ثم ولي هذا النصف رجلاً في حياته وبعد وفاته ثم وقف النصف الآخر في وجوه آخر سماها وولي ذلك رجلاً آخر ثم توفي فأراد الوصيان أن يقسما ذلك؟ قال: لهما أن يقسما ويأخذ كل واحد منهما النصف الذي جعل إليه ولايته فيكون في يديه. قلت: وكذلك لو كان وقف النصف الآخر في تلك الوجوه التي وقف فيها النصف الأول؟ قال: لهما أن يقسما ذلك. قلت: أرأيت الرجل إذا وقف نصف أرضين ونصف دور له والنصف الثاني من ذلك لشريك له هل للواقف أن يقاسم شريكه ذلك فيجمع حق الوقف من الأرضين في أرض واحدة ومن الدور في دار واحدة أو دارين؟ قال: أما في قول أبي حنيفة فإنه يقسم كل أرض على حدتها وكذلك كل دار على حدتها، وأما في قول أبي يوسف إن كان الأصلح للوقف أن يجمع ذلك جمعه إذا كانت الأرضون من أرض قرية واحدة. قلت: فهل للواقف أن يأخذ دراهم من الشريك بفضل ما يصير في يديه بالقسمة؟ قال: ليس له ذلك من قبل أنه إن أخذ دراهم كان قد أخرج حصة الدراهم من الوقف وكان ذلك بمنزلة البيع.

### [مطلب إذا قسم الوقف من الملك وكان أحد القسمين زائداً

في الفضل هل لقيم الوقف أن يأخذ

أو يعطي دراهم بما صار إليه أو خرج منه من الوقف]

قلت: فإن أعطى الواقف شريكه دراهم بفضل ما صار في يديه بالقسمة؟ قال: ذلك جائز ويكون حصة ما دفع من الدراهم من هذه الأرض للواقف مطلق ذلك له لأنه لا يدخل في الوقف. قلت: أرأيت الرجل إذا وقف حصته من أرضين أو من دور وهو النصف أو الثلث هل له أن يناقل شريكه في قول أبي حنيفة؟ قال: ليس له ذلك وأما في قول أبي يوسف فله ذلك إن كان أصلح وأدرّ على أهل الوقف.

(١) لعله سقط من قلم الناسخ الخبر عن حدها وهو كذا أو نحوه. كتبه مصححه.